



---

# العلقة النحوية

## في ضوء الممنوع من الصرف

---

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني [adabook@hotmail.com](mailto:adabook@hotmail.com)

---



# العللة النحوية

في ضوء الممنوع من الصرف

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني [adabook@hotmail.com](mailto:adabook@hotmail.com)

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م

مكتبة الآداب (علي حسن)

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وهداية للحائرين وقدوة للصالحين وإماما للمؤمنين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

وبعد ، فقد حظيت اللغة العربية بتشريف الله بأن جعل القرآن بلسانها ، وهي لغة لا تصيبها الكهولة ولا الشيخوخة متجددة بتجدد معجزات الله في كتابه الكريم ، فهي أداة للبحث في القرآن وكشف أسرارهِ وسبر أغوارهِ والوقوف على حقيقة معانيهِ ومراده .

وقد حمل العربية جيل من العلماء زادوا عنها ورفعوا قدرها وانشغلوا ببيان حكمتها وروعيتها فكانوا جند الله في الحفاظ على كتابه من خلال حفاظهم على لغة الكتاب حتى وصلت إلينا اللغة كاملة الأركان مشيدة الجوانب لا يعتورها الخلل ولا يخالطها النقص ، وكيف يتسرب إليها الخلل أو النقص وهي لغة القرآن الكريم .

وكان من بين الكثرة الكاثرة من النحويين من شذ عن القاعدة ولم يسر في ركاب المحافظين ، وإنما انصوى تحت فكرة الخلاف والنقد وتخطئة النحويين ، ولا يتجاوز عدد هؤلاء الناقدين - من بين النحويين القدامى - أصابع اليد الواحدة .

وقد وقت على كتاب أمالي السهيلي فوجدت صاحبه قد جرح النحويين وسفه أحلامهم ووصف عقولهم بالمرض والعلّة - وهذا من مثله شنيع - ووجنته ينقض عليهم في الممنوع من الصرف ويصفهم بالتحكم والتناقض وعدم الأطراد إلى غير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

وفي العصر الحديث ظاهرة تسترعي الانتباه مفادها العيب على القدماء وأن النحو في حاجة إلى إعادة بناء على قواعد جديدة ، ومن أراد أن يأتي بظاهرة أو نظرية فإنه يأتي إلى آراء النحويين المرفوضة قديما وبخاصة نحويو الكوفة فيعيد صياغتها بشكل جديد ثم يسوقه على أنه تجديد للنحو .

ومما يجب التسليم به أن النحويين القدماء لم يفهم شيء من ضوابط اللغة وأحكامها وأن الشيء الواحد يضعون له الاحتمالات الممكنة ثم يقومون بالتحليل والمناقشة فتكثر عندهم عبارة : (لو كان كذا لكان كذا) . غير أنني وجدت من النحويين في العصر الحديث من يدعو إلى إهمال وترك بعض مآصله القدماء وبخاصة في باب الممنوع من الصرف فيقول أحدهم : "وقولهم يادي التكلف والصنعة لا يقوى على الفحص ، وقد آن الأوان لإهماله نهائيا" ، وغير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

فاستدعى ذلك مني النظر فيما قاله النحويون ثم موازنته بما يقوله الناقدون جاعلا تلك الدراسة في ضوء الممنوع من الصرف ، ولذلك

جعلت عنوان البحث : (العلقة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف  
دراسة تحليلية موازنة) .

وقصدي من هذا البحث دراسة للتعليلات النحوية للممنوع من الصرف  
ووضعها في الميزان ليرى لتثبت أمام الفحص أم لا كما يدعي بعضهم ؟  
وذلك في نقاش موضوعي متخذا للدليل والحجة أساس الموازنة بعيدا عن  
التعصب والنقد الهدام . ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي  
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

## علة النحوية وجهود النحويين

علل النحو ليست موجبة للحكم بل هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلم بالعربية ، يقول الرضي : "اعلم - أولاً - أن قول النحاة : إن الشيء للفلائي علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك للشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك للشيء وذلك الحكم" (١) .

إن العقول متعلقة بربط المسببات بأسبابها والمقدمات بنتائجها والشيء إذا ظهر وجهه وعرف بابه كان بالنفس أعلق وهي له أطلب ، وقد ظهرت هناك مدارس نحوية واتجاهات مختلفة أدى ذلك إلى وجود المناظرات والمحاورات وكل من الطرفين يحشد الحجج ويخترع العلى ، وطفت على السطح أسئلة : لم جاء هذا هكذا ؟

وهنا تبدو أهمية العلة النحوية في إظهار حكمة اللغة العربية ودقة أبنيتها ومفرداتها وتراكيبها وبيان مهارة ونوق ونكاء الناطق بها ؛ إذ إن كل ظاهرة من الظواهر الثابتة والطارئة في اللغة العربية في المفردات والتراكيب على السواء لم تقع اعتباراً وإنما كانت عن حكمة قصدها المتكلم العربي وأظهرها النحوي .

ومن المعلوم أن الشيء الجاري على أصله السائر على بابه لا يسأل عنه لم جاء على أصله ، إنما السؤال يكون عما خرج عن أصله ، لم خرج ؟ يقول المبرد : "اعلم أن التتوين في الأسماء كلها علامة فاصلة

---

(١) للرضي على الكافية ١/١٠١ ، وانظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤ .

بينها وبين غيرها ، وأنه ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ فإنما  
العسالة عما لم ينصرف ، ما المانع من التصرف ؟ وما الذي أزاله عن  
منهاج ما هو اسم مثله إذ كانا في الاسمية سواء<sup>(١)</sup> .

وهذه العلة التي ذكرها النحويون ليست منقولة عن العرب إنما  
اجتهد النحويون في استخراجها بعد ضم النظر إلى نظيره والشبيه إلى  
شبيهه ، يدل على ذلك حكاية الزجاجي عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه  
"سئل عن العلة التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم  
اخترتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها  
وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علة ، وإن لم ينقل ذلك عنها ،  
واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو  
لذي التمس ، وإن تكن هناك علة له فمئلي في ذلك مثل رجل حكيم  
دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة  
بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلمها  
وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل  
كذا وكذا ولمسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ،  
فجائز أن يكون للحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي  
دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره  
هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك ، فإن سنح لغيري علة لما علته

(١) المقترض ٣/٣٠٩ .



من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول قليات بها . وهذا كلام مستقيم  
وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه<sup>(١)</sup> .

وللتعليل تفسير لم صار للشيء على هذا الوضع ، وهو من قبيل  
تفسير الظاهرة ولا يتدخل بالمنع أو للتغيير ، فالتعليل إنما يقربها إلى  
الأذهان لتكون لها لقب وإلى الأفهام أقرب ؛ لأن ذلك أولى من قولنا هكذا  
خلقت كما قال للكسائي .

• • •

### شغف النحويين بالعلل

لم يقبل النحويون شيئاً إلا وبينوا وجهه وأظهروا علته ونبهوا على  
وجه الحكمة فيه فإن جاء شيء عن العرب مخالف لما أصلوه فإن كان  
يمكن تأويله حتى يشبه نظائره فينشط دور التقدير والتأويل ، وإن لم  
يمكن ذلك نعتوه بالشنوذ ووقفوا عند حدود المسموع منه يؤكد هذا قول  
سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسّر"<sup>(٢)</sup> .

وقد تكلف النحويون في إظهار العلة ، ومن مظاهر احتقانتهم بالعلّة  
أنه لما وردت كلمة (أشياء) ممنوعة من الصرف اجتهدوا وتفننوا في  
إيجاد علة لذلك ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه قد حدث فيها قلب مكاني  
وأن وزنها (لفعاء) وأصلها شيئاء على وزن فعلاء ثم قدمت اللام على  
الفاء فصارت أشياء على وزن (لفعاء) وأصبح المنع من الصرف دليلاً  
على القلب المكاني .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها (أفعاء) وأصلها أشيئاء على وزن أفعلاء ثم حذفت اللام فصارت أشياء على وزن أفعاء ، وأصبح المنع من الصرف دليلاً على حذف اللام .

والداعي إلى هذا كله أن كلمة (أشياء) وردت ممنوعة من الصرف ، ولو قيل : إنها على وزن (أفعال) كما قال الكسائي لأدى ذلك منعها من الصرف من دون علة .

قد تبدو عملية التكلف ظاهرة في التعليل لكنها محاولة لربط المسببات بأسبابها حتى تصبح الأمور منطقية يمكن للعقل قبولها ؛ إذ لا ينكر عاقل أن العرب حين تكلمت على هذا النسق كانت عليها قائمة في أذهانها وأسبابه كائنة في عقولها ، يقول سيبويه : " وليس يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (١) ، ومحاولة الوقوف على هذه العلل والوصول إلى تلك الأسباب ليس عيباً بل محمداً يحمد السابقون عليها فقد حملوا النحو شامخاً مكتملة جوانبه ثابتة أركانها .

إن علينا أن ننظر إلى جهد النحويين السابقين على أنه تراث له قدامته وجهد أفنوا فيه حياتهم لأنه لم يكن وليد لحظة ولم يأت عبثاً بل تقرر بعد رحلات إلى البوادي ومخالطة العرب الأقحاح وحفظ الأشعار وجمع الأقوال ثم تصنيف ذلك كله والتععيد له ثم التاويل لما جاء مخالفاً .

ولو تسرب إليه الخطأ أو ظهر فيه الخلط لكان الكوفيون أولى بنقضه وفك عراه ؛ إذ قامت مدرستهم تتأهض المدرسة البصرية ،

(١) الكتاب ٣٢/١ .

وخالفوهم في أشياء كثيرة حتى وصل الأمر إلى الخلاف في  
المصطلحات ، ولو كان في قواعدهم ضعف أو وهن ما تركه الكوفيون  
وما نسوه في المناظرات .

• • •

### نظرة نقدية إلى علل النحو

هناك من ينظر إلى النحو نظرة نقدية بقصد إظهار الضعف الذي فيه ،  
وكان من هؤلاء بعضُ القدامى وكثيرٌ من المحدثين ، ويؤكد هذا الاتجاه  
قول أحد الباحثين : «فلست أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوي وإنما  
هي مجرد محاولة غابيتي بها أن تلقي ضوءاً كاشفاً على قواعد النحو التي  
هي في حاجة إلى علاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن  
الطريقة التي ارتضاها القدماء»<sup>(١)</sup> .

وقد هالني هذا النقد الحاد الذي وجهه السهيلي إلى النحويين إذ يقول  
— من بعض ما يقول بعد أن اتهم النحويين بالتحكم والتناقض وعدم  
إطراد العلة — : «كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت  
أزمانها واتسعت بلدانها أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلة  
والاعتبار بها في تركيب التنوين والخفض فيما لا ينصرف .. .. ثم لو  
كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمواض ،  
ولجعل قول من يقول : إن (إبراهيم) لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه (يفعل)

(١) مع القواعد للنحوية ص ٤ .

وينطلق) في حيز الجنون والبرسام<sup>(١)</sup> ، فضلا عن أن يراجعه الكلام ..  
... (٢)

وفي العصر الحديث طالعتنا الأستاذ عباس حسن بقوله :ويقولون في  
تعليل الاسم الممنوع من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس ولا يرتاح  
إليه للعقل نلخصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتهافته مع دعوتنا إلى نبذه  
وإهماله إهمالا تاما ، .. .. ، وقولهم بادي التكلف والصنعة لا يقوى  
على الفحص ، وقد أن الأوان لإهماله نهائيا ؛ لأنه لا يثبت أمام  
الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين<sup>(٣)</sup> .

في حين يطل علينا باحث آخر فينعي على النحويين قطعهم وتعليلهم  
وأنه كان ينبغي عليهم للنظر إلى المنع من الصرف على أنه مرحلة من  
مراحل تطور اللغة العربية حيث مرت اللغة العربية بمرحلة لم تكن  
الحركات شيئا أساسيا بها ثم تطورت إلى الإعراب بالحركات الظاهرة ،  
وفي أثناء هذا التطور بقيت بعض الكلمات تشير إلى أصل هذه الظاهرة  
، ويرى أن النحويين لو رصدوا هذه الظاهرة من خلال هذا المنظور

---

(١) البرسام : علة يهذي بها .

(٢) لمالي السهيلي ص ٢٤ . والسهيلي هنا يعتمد على مطلق المشابهة بين الاسم  
والفعل ويطلق وجود علتين في حين أن النحاة لم يطلقوا الأمر وإنما قيدوه وبينوا  
فرعية علتين ، وبينما يقف السهيلي هذا الموقف نراه يبحث عن العلة أيضا ولم  
يكتف بتعليل الورود عن العرب فاعل للمنوع من الصرف بعلل ستقف عليها فسي  
تأيا للبحث عند الحديث عن العلة للمانعة .

(٣) النحو للواقي ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

لخلصوا النحو العربي من أُنقال بفوء بها ، لكن النحويين تقديسا لقواعدهم التي أنستهم جمال اللغة جعلوا من تخلص الشعراء من هذه الظاهرة ضرورة لا يجوز ارتكابها في غير للشعر<sup>(١)</sup> .

وأقرر أنه إن كان لا يمكن نقض للحقائق وضياع للمولزين ، كما لا يمكن قلب الهرم فإنه لا يمكن أيضا هدم قواعد للغة وضياع ما أصله القدماء ، وما فعل هؤلاء إلا من باب خالف تعرف أو من قولهم : تطاول على الكبير تكن كبيرا .

• • •

### خروج الاسم عن أصله

الأصل في الأسماء الإعراب للحاجة إلى بيان المعاني للمتواردة عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، غير أن الاسم قد يشبه غيره فيحمل عليه ويخرج عن أصله ، وهذا الشبه قد يكون متأسلا ظاهرا وقد يكون متكلفا ، فإن كان الشبه متأسلا ظاهرا خرج الاسم عن أصله وحمل على غيره وإن كان الشبه متكلفا خرج الاسم عن أصله ولم يحمل على غيره ، وهما نوعان من الشبه يلحقان الاسم :

أولهما : شبهه بالحرف وهو شبه يخرج عن أصله من الإعراب ويحمل على الحرف فيصير مبنيا وتلزمه أحكامه من حيث عدم جواز التنثية والجمع والتعريف ومن حيث لزوم صورة واحدة لا تزول .

الآخر : شبهه بالفعل وهو شبه يخرج عن أصله من التمكن في الإعراب غير أنه لا يحمل به على الفعل ؛ إذ لا يأخذ خصائصه وأحكامه

(١) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٤ ن ٤٥ .

، وغايته أنه يخرج عن التمكّن في الإعراب ويقل درجة عما لم يشبهه  
الفعل ، يقول الشاطبي : "الشبه الذي يلحق السعاء على ضربين :  
أحدهما : شبه للفعل ، وحكم هذا أن يمنع الاسم ما يمتنع من الفعل  
من التنوين والخفض بالكسرة ، ولا يقوى هذا الشبه – عند النساظم – أن  
يبني لأجله الاسم .. .. .

الضرب الثاني : شبه للحرف ، وهذا هو الذي يؤثر في الاسم  
فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء<sup>(١)</sup> .

ولذا يقول النحويون : الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا إن  
لم يشبه الحرف أو الفعل ، فإن شابه الحرف بلا معاند بني ، وإن شابه  
الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه المذكورة في كتب النحو منع من  
الصرف .

\* \* \*

---

(١) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك ٩٧/١ – ٩٩ رسالة .

## التتوين ودلالته

الصرف في اللغة : صرف الكلمة إجراؤها بالتتوين .

واصطلاحا : عرفه ابن هشام بقوله : "الصرف هو التتوين للبدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحروف والفعل كزيد وفرس" (١) .

والتتوين : نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطأ لغير توكيد ، والتتوين لا يكون إلا في الأسماء لخفتها (٢) ، والتتوين المعتبر (٣) في هذا الموضع هو تتوين

---

(١) أوضح المسالك ١١٥/٤ .

(٢) قالوا : الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يدل على شيء واحد والفعل ثقيل بدلالته على أمرين الحدث والرمث ، ومن ثم لم يلحقوا الفعل التتوين ؛ لأنه زيادة نون فيزداد الفعل بها ثقلا

(٣) جعل النحويون التتوين قسمين : قسم يختص بالاسم ويُعتد به ، وقسم لا يختص بالاسم ، بل يدخله وغيره ، والقسم الأول تحته أنواع :

١ - تتوين التمكين ، وهو المبين أعلى للصحيفة .

٢ - تتوين التثكير ، وهو الذي يدخل الأسماء المبنية فارقا بين المعرفة منها والنكرة ، واعترض الدكتور محمد زين العابدين على النحويين بأن هذا للتتوين لا يقتصر على الأسماء المبنية فهو يدخل على (أحمد) إذا كان نكرة ، فالتتوين دل على أنه نكرة (مع القواعد النحوية ص ١٦) .

وكأن الأستاذ الفاضل توهم أن تتوين التمكين لا يدخل إلا المعارف مع أن هذا التتوين أيضا يدخل النكرات نحو فرس ورجل ، وأما (أحمد) فلم ينون لأنسه =

التمكين ، وهو يدخل الأسماء المعربة نحو : زيد ومحمد ، واختلف في فائدته<sup>(١)</sup> .

فذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذا النوع من التتوين يدخل الأسماء المعربة ليكون فرقا بين المتمكن وغير المتمكن ، يقول سيبويه : "فللتتوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون"<sup>(٢)</sup> . فجعله فارقا بين المنصرف وغير المنصرف من الأسماء وجعله لازما للمنصرف يوضح ذلك قول السيرافي : "يعني أن التتوين علامة لما ينصرف من الأسماء ؛ لأن المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى ما لا

---

ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر فقد ذهبت عنه العلمية وصار منونا تتوين التمكين الذي قد حرم من لوجود العلتين .

٣ - تتوين المقابلة ، وهو ما يكون في المجموع بالألف والتاء في مقابلة نون جمع المذكر السالم .

٤ - تتوين للعرض ، وهو ما يدخل الكلمة ليكون عوضا عن حرف نحو : جوار وغولش ، أو عوضا عن كلمة نحو : كل ، أو عوض عن جملة نحو : يومئذ . مع ملاحظة أن التتوين في (كل) تتوين تمكين لتمكينها ويصح أن يكون تتوين عوض لأنه عوض المضاف إليه .

والقسم الثاني تحته أنواع : منها تتوين للترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد ناشئ عن إشباع الحركة قبله ، والتتوين الغالي : وهو اللاحق للقوافي المعقدة أي التي يكون حرف رويها ساكنا . ينظر : الجنى الداني ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، التصريح ٣٣/١ وما بعدها .

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ ، ارتشاف الضرب م ٢ / ٦٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٢/١ .



ينصرف ، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف ، فسمى المنصرف  
الأمكن إذ كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين ، .. .. ، يعني ترك  
التنوين علامة لما منع من الصرف<sup>(١)</sup> .

وذهب الفراء إلى أن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ،  
واختصت به الأسماء لختها .

وعلق عليه الزجاج بقوله : " وهذا القول مأخوذ من الأول ؛ لأن ما لا  
ينصرف مضارع للفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد<sup>(٢)</sup> .

وذهب بعض الكوفيين وتبعهم السهيلي إلى أن التنوين فاصل بين  
المفرد والمضاف ، فهو علامة لفصال الاسم عما بعده وإشعار بأن الاسم  
غير مضاف ، يقول السهيلي : " التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل  
والمتصل ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله عما بعده ، ولذلك  
يكثر في النكرات لقرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ، فإذا لم  
تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة ، ولا تكاد  
المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام لاستغنائها في أكثره عن  
زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال  
كالمضمر والمبهم ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين  
في شيء من الكلام .

(١) شرح السيرافي ٥١/٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ .

وهذه علة عدمه في الوقف ؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره ؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض<sup>(١)</sup> .

ويرفض السهيلي أن يكون التتوين علامة تمكن ، ويستدل على ذلك بثلاثة أمور :

أولها : قولهم : حينئذ ويومئذ ، فتونوا لما أراوا فصل (إذ) عن الجملة ، وتركوا التتوين حين قالوا : إذ زيد قائم ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة .

ثانيها : سقوط نون التتوين في الوقف ؛ إذ المسكوت مغمى عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها .

والثالث : دخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت نحو إنشادهم :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن<sup>(٢)</sup>

نبهوا بالتتوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت<sup>(٣)</sup> .

ويرد كلام السهيلي بأمور :

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٦٩ ، وانظر أمالي السهيلي ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه على وصل القافية بالنون لعدم الترتم ، قال : "وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبذلون مكان المدة للنون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترتم أبدلوا مكان المدة نونا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد " . الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وانظر : الأصول لابن السراج ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٥ ، ٢٦ .

أولها : ما استدل به من نحو قولهم (حينئذ ويومئذ) يجاب عنه بأن (إذ) من خصائصها أن تضاف إلى الجملة نحو قوله تعالى : ﴿وانكروا إذ أنتم قليل﴾<sup>(١)</sup> ، فإن وجد ما يدل على هذه الجملة حذفت الجملة المضاف إليها (إذ) وعوض عنها التتوين نحو قوله تعالى : ( وأنتم حينئذ تنظرون)<sup>(٢)</sup> فالتقدير - والله أعلم - حينئذ بلغت الروح الحلقوم ، بدليل قوله تعالى : (فلولا إذا بلغت الحلقوم)<sup>(٣)</sup> فالتتوين هنا تتوين عوض لافتقار الاسم إلى ما بعده افتقارا متأصلا ، وليس تتوين التمكّن الذي يفرق به بين المتمكّن الأمكن وغير الأمكن ؛ لأن (إذ) مبني لشبهه الحرف من ناحية الافتقار ، ولا يتوهم أن له معنى قائما بذاته ، فليس التتوين فارقا بين المنصرف وغير المنصرف وإنما هو تتوين العوض .

ثانيا : استدلاله بسقوط التتوين في الوقف مردود بأن التتوين إنما كان يلحق الاسم علامة لتمكّن الاسم من أحوال الإعراب الثلاثة ، والاسم عند الوقف لا تظهر عليه علامة إعراب ؛ إذ لا يوقف على متحرك فليس هناك ما يدعو إلى التتوين ؛ إذ الحركة الدالة على الإعراب قد تحذف في الوقف ، فلا فرق بين المنصرف وغير المنصرف في الوقف ، بل لا فرق بين المبني والمعرب في الوقف .

والثالث : استدلاله بدخولها في القوافي إذا وصل بيت بيت مردود بخمسة أمور :

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٨٤ من سورة الواقعة

(٣) الآية ٨٣ من سورة الواقعة

١ - أن بيت الشعر لا يوصل بغيره في اللفظ إذ كل بيت قائم بنفسه .  
٢ - أن احتمال الإضافة هنا بعيد ؛ لأن الاسم فيه (أل) وهي لا تجامع الإضافة كما ذكر هو نفسه .

٣ - أن للتوين في البيت الذي استشهد به ليس للتوين المعتبر في الاسم لأنه دخل على ما فيه (أل) والتوين لا يجامع (أل) كما ذكر هو نفسه إذ قال : " وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التوين في شيء من الكلام " (١) .

٤ - أنه يثبت في الوقف ، وهو يخالف ما ذكره من أن التوين يحذف في الوقف إذ السكوت مفعن عنه .

٥ - أن هذه النون ليست دالة على التوين المعتبر ؛ إذ التوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطأ ووقفا ، وهي هنا ثابتة في الخط والوقف فدل على أنها ليست مما نحن فيه .

وبعد بطلان ما استدل به السهيلي بدا جليا أن الفائدة من تتوين التمكين ما ذهب إليه سيوييه والجمهور وهي الفرق بين المتمكن الأمكن (المصرف) والمتمكن غير الأمكن (الممنوع من الصرف) حتى سماه بعض النحويين تتوين الصرف (٢) .

وقد ذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز (٣) إلى أن التوين بأنواعه

(١) نتائج الفكر ص ٦٩ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢ .

(٣) يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب للنحوي من أهل الجزيرة الخضراء أخذ العربية عن ابن ملكون وليي زيد السهيلي ، وألف شرح - الإيضاح

الأربعة (التتوين والتكثير والمقابلة والعض) يسمى تتوين صرف وتمكين وأنه مذهب سيبويه وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه<sup>(١)</sup> .  
وليس ما ذكره ابن معزوز صحيحا ، فليس ذلك مذهب سيبويه ،  
بدليل قوله عن تتوين العض والمقابلة : قلت : فإن جعلته - أي جوار -  
اسم امرأة ؟ قال : أصرفها ؛ لأن هذا التتوين جعل عوضا ، فثبت إذا  
كان عوضا كما ثبتت التتوية في أزرعات إذ صارت كتون مسلمين<sup>(٢)</sup> .  
فجعل التتوين في (جوار) تتوين عوض ، والتتوين في (أزرعات)  
في مقابلة نون جمع المنكر السالم ، أي تتوين مقابلة .

وقد نسب صاحب التصريح هذا القول لابن مالك ؛ إذ يقول صاحب  
التصريح : "وجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن  
التتوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف  
الاسم بالتتوين إلى تعريفه بالصرف"<sup>(٣)</sup> .

وهنا أمران مهمان :

أولهما : أن هذا المذهب بعيد ؛ إذ لا يمكن أن يكون تتوين التكثير  
الداخل على الأسماء المبنية تتوين تمكين وصرف .

---

- للفارسي ، والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك ، مات بموسمية في  
حدود سنة خمس وعشرين وستمائة . بغية للوعاءة / ٢ / ٣٦٢ .

(١) ارتشاف الضرب م ٢ / ٦٧١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١٠ .

(٢) للكتاب ٣ / ٣١٠ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١٠ .

والثاني : أن نسبة هذا المذهب إلى ابن مالك غير صحيحة ، وإليك  
الأدلة :

١ - قول ابن مالك : "ومن النحويين من يذهب إلى أن تتوين (جوار) ونحوه تتوين صرف ؛ لأن الياء حذفت فصار الاسم بعد حذفها شبيهاً بـ(جناح) ، وهذا قول ضعيف ؛ لأن الياء حذفت تخفيفاً وثبوتها منوي ، ولذلك بقيت الكسرة نليلاً عليها"<sup>(١)</sup> .

٢ - قوله - أيضاً - : "قلو كان تتوين (مسلمات) تتوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تتوين (مسلمة) إذ صار علماً ، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر"<sup>(٢)</sup> .

٣ - قوله - في شرح تعريف المنصرف - : "وقد تتوين المنصرف بإضافته إلى معرب ليخرج تتوين التثنية والعوض من الإضافة إلى جملة ، فإنهما لا يلحقان معرباً"<sup>(٣)</sup> .

وزعم علي بن عيسى الربيعي<sup>(٤)</sup> أن تتوين جمع المؤنث

(١) شرح للكافية الشافية م ٣ / ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ .

(٢) المصدر السابق م ٣ / ١٤٢٧ .

(٣) المصدر السابق م ٣ / ١٤٣٤ .

(٤) علي بن عيسى بن الفرّاج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلأزم الفارسي عشر سنين حتى قال له : ما بقي شيء تحتاج إليه ، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو ، فرجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات . إنباه الرواه ٢ / ٢٩٧ ، بغية الوعاة ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

السالم تتوين صرف<sup>(١)</sup>.

ويرده قول ابن مالك السابق :قلو كان تتوين (مسلمات) تتوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تتوين (مسلمة) إذ صار علما ، فإن في كل منهما بعد للتسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر<sup>(٢)</sup> .

وأجابوا عن هذا بأنه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فيعكس إعراب جمع المؤنث السالم ، فيبقى لأجل الضرورة .

ويرده أنه خرج بالتسمية عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يُعد في انعكاس إعرابه<sup>(٣)</sup> .

وقد اضطرب ابن هشام والأشموني فجعلتا تتوين جمع المؤنث السالم تتوين مقابلة غير أنهما جعلتا الاسم منصرفا مع فقدانه تتوين الصرف ، يقول ابن هشام – بعد ذكره تعريف الصرف – :وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا للتوين ، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له ؛ إذ تتوينه لمقابلة نون جمع المنكر السالم<sup>(٤)</sup> .

وفي هذا الاستثناء نظر ؛ إذ قد نص في تعريفه على أن الصرف هو التتوين الدال على التمكن ، وتتوين جمع المؤنث السالم كما نكر هو نفسه تتوين مقابلة ، فلا وجه للاستثناء .

(١) ارتشاف للضرب م ٢ / ٦٦٩ ، الجنى لداني ص ١٤٥ ، الصبان ٢٢٨/٣ .

(٢) شرح للكافية الشافية م ٣ / ١٤٢٧ .

(٣) الصبان على الأشموني ٢٢٨/٣ .

(٤) أوضح المسالك ١١٥/٤ ، الأشموني ٢٢٨/٣ .

وقيل : إن الاستثناء من فقد التتوين الدال على الأمكنية لأن مفهومه أن ما خلا عن التتوين الدال على الأمكنية غير منصرف ثم استثنى من ذلك جمع المؤنث .

ووجه بعضهم صرف جمع المؤنث السالم بأن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله ، والتتوين المنكور علامته ، والعلامة لا يجب انعكاسها ، فـ (مسلمات) باق على أصله من الأمكنية لكن لم يدل بتتوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العطين<sup>(١)</sup> .

والحق أن جمع المؤنث السالم غير منصرف حتى مع بقائه على جمعيته ؛ لأن المنصرف متمكن من حالات الإعراب الثلاثة ، وهذا لا يدخله الفتح فنقص عن الممكن ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أن تتوين جمع المؤنث السالم تتوين عوض من الفتحة ، يقول أبو حيان : "ونقل لي عن بعضهم أنه تتوين عوض من الفتحة من الفتحة التي كان يستحقها"<sup>(٢)</sup> .

وكون التتوين فيه للعوض أقرب من كونه للصرف .

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٢٤/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب م ٢ / ٦٦٩ .



## الممنوع من الصرف

الاسم الممنوع من الصرف ما دخله علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما<sup>(١)</sup> واختاره ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> .  
وعرفه الجرجاني بأنه ما لا يدخله الجر والتتوين<sup>(٣)</sup> وعليه الجمهور ،  
وذكر الأشموني في تنبيهاته أن مذهب المحققين أن الصرف هو التتوين  
وقيل : الصرف هو للجر والتتوين معاً<sup>(٤)</sup> وتردد ابن مالك بين  
التعريفين<sup>(٥)</sup> .

وأياً ما كان الممنوع من الصرف فإنه لا يدخله التتوين والجر  
لوجود علتين فرعيتين فيه أو وجود علة واحدة فيه تقوم مقامهما ،  
وهاتان علتان الفرعيتان تجعل الاسم مشبهاً للفعل في فرعيته .

---

(١) الحدود في النحو للأبدي ، تحقيق د/ المتولي رمضان النميري ص ٨٦ .  
(٢) للكافية بشرح الرضي ١٠٠/١ واعترض عليه الرضي ؛ لأن ابن الحاجب قال  
بعد ذلك : "ويجوز صرفه للضرورة والتناسب" - بأن علتين لا يزولان في حال  
الإضافة أو الألف واللام أو التناسب أو الضرورة ، فإذا كان ينصرف وفيه علتان  
دل ذلك على أن الممنوع من الصرف ليس ما وجد فيه علتان ، وإنما هو الممنوع  
من التتوين والخفض .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢٩٩ .

(٤) شرح الأشموني ٢٢٨/٤ .

(٥) فقال في شرح الكافية الشافية م ١٤٣٣/٣ يعرف الممنوع من الصرف - "هو  
المعرب للمالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية والنقل" . ويقول في الألفية في  
تعريف الصرف :

الصرف تتوين أتى مبينا      معنى به يكون الاسم أمكنا

وهنا أمور ينبغي التوقف عندها :

أولها : مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .  
ثانيها : الاسم الممنوع من الصرف لا بد أن يجتمع فيه علتان  
فرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما .

الثالث : حكم الممنوع من الصرف لا يدخله التتوين والجر .

### مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .

فقد قضى النحويين أن الفعل فرع من جهتي اللفظ والمعنى .  
وفرعيته من جهة اللفظ أنه فرع عن الاسم ؛ إذ هو مشتق من المصدر  
والمصدر أحد أنواع الأسماء ، وهذا على قول البصريين ، أما الكوفيون  
فيرون أن للفعل أصل وليس مأخوذاً من المصدر ولذلك يرون أن فرعيتة  
للفظ في الفعل تتمثل في كونه مركباً ؛ إذ يدل على الحدث وللزمان فيدل  
على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته ، والاسم مفرد والمركب فرع  
عن المفرد<sup>(١)</sup> .

وزاد العكبري وجهين آخرين<sup>(٢)</sup> :

أولهما : أن الفعل يخبر به لا عنه ، والاسم يخبر به وعنه ،  
والأنتى فرع الأعلى<sup>(٣)</sup> .

(١) يس على التصريح ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) اللباب في عل البناء والإعراب ١/٥٠١ .

(٣) هذا الاستدلال ينقض ما استدل به البصريون على اشتقاق الفعل من المصدر ؛  
إذ استدلوا على ذلك بأن الاسم يدل على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل على  
شئتين الحدث والزمن ، ومعلوم ما يدل على شيء واحد أسبق مما يدل على -

— أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث .

وأما فرعية الفعل من جهة المعنى فمن جهة احتياجه إلى الاسم ؛ إذ الفعل لا يستغني في الكلام عن الاسم في حين أن الكلام يستغني بالاسم مع الاسم من دون الحاجة إلى للفعل والاحتياج فرع ، فصار الفعل باحتياجه إلى الاسم فرع عنه .

وقد أحصى النحويون تسع علل فرعية اعتمدها العرب في كلامهم واستخرجها النحويون من نطقهم فالمعتمد العرب والمستخرج والمقعد النحويون ، وذلك بضم النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه .

والعلل لفظية ومعنوية ، وتتحصر العلل المعنوية في (العلمية والوصفية) ، وتتحصر العلل اللفظية في (وزن الفعل والتأنيث والعدل وزيادة الألف والنون والعجمة والتركيب والجمع الذي لا نظير له في الأحاد) صيغة منتهى الجموع) .

والعلة التي تقوم مقام علتين التأنيث اللازم — وهو ما كان بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة — والجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وهو ما كان من الجموع على وزن (مفاعل أو مفاعيل)<sup>(١)</sup>

---

حشيين ولو روعي هذا المنظور هنا لقل بأسبغية الفعل وتأخير ؛ لأن ما لا يكتفي بنفسه أصل لما يكتفي بنفسه .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٥/٢ .

والأولى أن يقال فيه كل جمع كان بعد ألفه حرفان أو ثلاثة لوسطها ساكن<sup>(١)</sup>.

ووجه فرعية هذه العلة أن الجمع فرع عن الواحد لأن الجمع مركب والواحد أصل له<sup>(٢)</sup>، والصفة فرع عن الموصوف وأن فيها معنى الفعل، والتأنيث فرع عن التذكير، والعدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والتعريف فرع التتكير، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم إذا كان خاصا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل؛ لأن أصل كل نوع إلا يكون فيه للوزن المختص بنوع غيره، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألف التأنيث أو فرع ما زيدا عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) نكر الخضري أنه لا يقع بعد ألف التكمير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصباح . حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٧٢/٢ . ويترتب على ما قور الخضري أن تكون كلمة (أرادب) المجموعة الممنوعة من الصرف وأمثالها غير مشددة الباء مع أن مفردتها (أردب) بتشديد الباء ومع أنها مضبوطة بالشكل في لسان العرب بالتشديد ضبطا كتابيا فقط بوضع شدة فوق الباء خلافا لبعض المعاجم الأخرى، ويظهر أن ما قاله الخضري هو الأعم الأغلب وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع . النحو للوافي ٢٠٨/٤ .

(٢) نكر السيرافي وجودها لفرعية الجمع عن الواحد، شرح السيرافي ٣٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٣٤/٢ - ٣٧، وفيه توجيه وشرح مفصل لفرعية هذه العلة غير أنه أهمل الحديث عن وجه فرعية الألف والنون إلا أن يكون جعله تحت شبه التأنيث بالفظ والزيادة، وانظر : شرح الكافية للرضي ١٠٦/١ .

وجود علتين فرعيتين أو واحدة تقوم مقامهما في الممنوع من

### الصرف

ولا بد في الممنوع من الصرف لعلتين أن تكون إحداها معنوية – أي فيه إما العلمية وإما العجمة – والأخرى معنوية ، ويجتمع مع الوصفية ثلاث عطل لفظية ، وتأتي العلمية مع العطل اللفظية كلها على النحو التالي :

أولا : ما يمنع للوصفية وغيرها :

١ – الوصفية وزيادة الألف والنون نحو : عطشان ، سكران ، غضبان .

٢ – الوصفية ووزن الفعل نحو : أخضر ، أطول ، أفضل .

٣ – الوصفية والعادل نحو : مثنى وثلاث ورباع .

ثانيا : ما يمنع للعلمية مع غيرها :

١ – العلمية والتأنيث نحو : فاطمة ، سعاد ، طلحة .

٢ – العلمية ووزن الفعل نحو : يزيد ، أشرف ، أحمد .

٣ – العلمية وزيادة الألف والنون نحو : سلمان ، شعبان .

٤ – العلمية والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق .

٥ – العلمية والتركيب المزجي نحو : معديكرب ، بعلبك .

٦ – العلمية والعادل نحو : عمر ، زفر .

ثالثا : ما فيه علة تقوم مقام علتين :

١ – ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : ليلي ، سلوى ، سمراء ،

هيفاء .

٢ - صيغة منتهى الجموع نحو : معاهد ، مصانع ، قناديل ، مصابيح .

وقد اشترط النحويون في الممنوع من الصرف لعلتين أن تكون إحداهما معنوية احترازاً مما لو كان في الاسم علقان لفظيتان فإنه لا يمنع من الصرف نحو : أجيمال - تصغير أجمال جمع جمل - فإن فيه فرعياً التصغير عن التكبير والجمع عن الإفراد وجهتهما اللفظ ، ولا يكون ذلك في العلل للمعنوية لانحصارها في العلمية والوصفية ، وهما لا يجتمعان<sup>(١)</sup> .

ولو قيل إن التصغير ليس علة لفظية وإنما هو علة معنوية ، والمانع من الصرف أنه ليس من العلل المعتبرة في المنع من الصرف ، إضافة إلى أنه ليس كل جمع مطلقاً يمنع من الصرف كما سيأتي .

وقد اعترض السهيلي على النحويين في الاقتصاص على بعض الفروع دون بعض ووصفهم بالتحكم ، إذ يقول : "وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعاً ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير ولا المعتل من الأسماء فرعاً للصحيح ولا المزيد فيه فرعاً لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعاً لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرناها فروعاً لأصول فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم"<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : الأشموني ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ ، يس على التصريح ٢٠٩/٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٣ .

والحق أن النحويين إنما قعدوا ولم يعتبروا فروعاً ولم يقتصروا عليها دون غيرها ، والمعتبر هم العرب فاعتبروا فروعاً دون فسروع ، ولذا يقول للرضي : "وهنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغراً أو منسوباً أو شاذاً ، وغير ذلك مما لا يحصى ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة"<sup>(١)</sup> .

وليس لعل على ذلك من قول ابن هشام : ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقاً بمتنع صرفه ، ألا ترى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتنكير ؟ إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية ؛ لأنه لا يكون لازماً إلا معها كقولها : "إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث .. .. " يؤكد ذلك .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن كلمة (قائم) في نحو : أقائم أخوك - تحتاج إلى ما بعدها احتياجاً لا لبس فيه ولا شك وهو اسم فاعل مأخوذ من القيام ، ثم يقول : "في كلمة (قائم) إذا شئنا : احتياجها إلى ما بعدها وأخذها من المصدر ، وفق كلام النحاة كل اسم يوجد فيه سببان يشبه الفعل ، وبإمكان المرء إذا استخدم الحجاج العقلي أن يجد في أي اسم أكثر من سببين"<sup>(٢)</sup> .

وليس الأمر كما يذهب إليه هذا اللبساحث من أن المسألة تأتي باستخدام الحجاج العقلي فلسناً مبتدعي لغة ، وإنما نقعد لها في ضوء

(١) الرضي على الكافية ١/١٠٦ .

(٢) شرح للوحة البدرية ١/١٩٤ .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٥ .

الطريقة التي نطق بها أصحابها ، فكما يقول يمكن أن نجد في كل اسم سببين فأكثر لكن السؤال الذي ينبغي أن يُعلم جوابه أهذه الأسباب التي نجدها اعتبرها العرب في كلامهم أم لا ؟

إن فعل النحاة ما هو إلا ضم النظر إلا نظيره والتشبيه إلى شبيهه ثم استخراج رابطة تجمع بين هذا وذلك ، وليس للنحوي أن يقول للعربي : كان ينبغي أن تقول كذا بطريقة معينة ولا تقوله بطريقة أخرى ، وإنما ينحصر دوره في محاولة إيجاد القاعدة التي تحدد نمط الكلام الذي نطقوا به حتى يتسنى لمن ينحو نحوهم ويسير على نهجهم أن يتكلم كما تكلموا ، يؤكد هذا قول سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسر"<sup>(١)</sup> .

على أن ما ذكره الباحث إنما هو من كلام السهيلي ؛ إذ يقول - متهما النحويين بعدم اطراد العلل - : "أما عدم الاطراد فإننا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى عملا ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتتوين كضارب ، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتتوين"<sup>(٢)</sup> .

كما اعترض السهيلي - أيضا - على النحويين بجعلهم المانع من الصرف علتين وجعل ذلك منهم تحكما ؛ حيث يقول : "ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة فلم يكشفوا في ذلك عن نية ولا نبهوا فيه على حكمة"<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣ .



والحق أن النحويين لم يهملوا الكشف عن النية ولم يخلسوا التنبية على الحكمة ، وبيان ذلك أن الاسم إنما منع من الصرف لشبهه للفعل والفعل فيه علتان فرعيتان ، فما أشبه الفعل لا بد أن يكون فيه علتان فرعيتان ، ولو كانت علة واحدة لنقصت مشابهته للفعل ولما أخذ حكمه في المنع من التثوين والخفض ، يقول ابن يعيش : "وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه"<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر النحويون أن العلة الواحدة لا أثر لها ؛ لأن الأصل في الاسم أصالة الإعراب والتمكن ، فإذا وجدت فيه علة فرعية فإن الأصالة تعارضها ولا تقوى العلة الواحدة على إخراج الاسم عن أصلته ، فإذا انضم إلى العلة الأولى علة ثانية قوي جانب الشبه ، يقول الزجاج : "قلم تمنع الجهة الأصلية جهة واحدة فرعية ، فكان الأصل أغلب وأقوى ، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملاك"<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الشيخ يس لذلك نظيراً في الحياة إذ يقول : "ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة ، فإذا انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة"<sup>(٣)</sup> .

إضافة إلى أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو روعي الشبه الواحد لأدى ذلك إلى منع أكثر الأسماء من الصرف ،

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٥٩/١ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥ ، ٦ .

(٣) يس على التصريح ٢٠٩/٢ .

وحيث تكثر مخالفة الأصل ، كما لا ينبغي أن يجنب الأصل إلى الفرع إلا بسبب قوي<sup>(١)</sup> ، ولذا يقول السيرافي : "ولست للواحدة من هذه العلل تبلغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في النقل فلا تؤثر تأثيرا إذا انفردت في الاسم ؛ لأن للاسم خفة قوية بالاسمية فلا يزيلها إلا علتان فصاعدا"<sup>(٢)</sup> .

ويدلي العلامة للرضي بدلوه فيذهب إلى الممنوع من الصرف احتاج في منعه إلى أن يكون فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة ؛ لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف ، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ، فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين<sup>(٣)</sup> .

وبهذا يتضح أن النحويين لم يقبلوا الأمور على عللتها دون فحص وتمحيص بل بينوا وجهها وأظهروا الحكمة من ورائها .

كما يعيب بعض الباحثين على النحويين قولهم : "إن الاسم يمنع من الصرف لعلتين" ؛ إذ يقول : "والتعبير بعلتين ليس دقيقا ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتما ، فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين

(١) المصدر السابق ٢ / ٢٠٩ .

(٢) شرح السيرافي ٣٧م٢ .

(٣) الرضي على الكافية ١٠٤/١ .

اشتركتا<sup>(١)</sup> معا في إيجاد هذا المعلول الواحد<sup>(٢)</sup>.

وهذا لم يفت للنحويين فقد سبقه إلى هذا العلامة الرضي وجعله من باب المجاز؛ إذ يقول: "وتسميتهم لكل واحد من القروع في غير المنصرف سببا وعلّة مجاز؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة؛ إذ باجتماع اثنتين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة إن مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما"<sup>(٣)</sup>.

كذلك اعترض السهيلي على النحويين ووصفهم بالتحكم والتناقض لإقامتهم علة واحدة مقام علتين إذ يقول: "وكما تحكموا في علتين المانعتين كذلك تحكموا في الممنوعين، ثم قد ناقضوا في علتين فجعلوا ألف التانيث تقوم مقام علتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع، فبما سبحان الله!"<sup>(٤)</sup>.

وليس هناك تناقض كما يزعم السهيلي ويدعي؛ لأن النحويين نصوا على أن الممنوع من الصرف لعلّة واحدة قائمة مقام علتين فإن العلة فيه متكررة، وذلك أن ألف التانيث المقصورة أو الممدودة تفرق عن تاء التانيث، فالتاء تحذف في التكسير نحو: قرية وقرى وجفنة وجفان، فهي علامة منفصلة بمثابة اسم ضم إلى اسم بخلاف ألف التانيث المقصورة أو الممدودة فالكلمة معها لازمة للتانيث وقد بنيت عليها فتنزل

(١) هكذا بالأصل، والصواب (اشتركا) لأن الجزء منكر لفظا ومعنى.

(٢) النحو الوافي ٢٠٤/٤.

(٣) الرضي على الكافية ١٠١/١.

(٤) أمالي السهيلي ص ٢٤.

الألف منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو : حبلى وحبالى  
وسكرى وسكارى وصحراء وصحارى ، فالألف تشارك القاء في التأنيث  
وتزيد عليها بالزوم ، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان ، وهذا معنى  
تكرر العلة ، وكذلك في صيغة منتهى الجموع ، وذلك لأن هذا الجمع لما  
لم يكن له نظير في الأحاد وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في  
الأحاد ، فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة ، أو  
أنه جمع حقيقة مرتين نحو : كلب وأكلب وأكالب ، فصارت كل مرة من  
للجمع علة مستقلة ، فإذا كان على هذه الصيغة كان بمثابة ما كان فيه  
علتان<sup>(١)</sup> .

وذهب الجزولي أن للجمع الأقصى فيه الجمع وعدم النظير في  
الأحاد ، فعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية<sup>(٢)</sup> .

### حكم الممنوع من الصرف :

الاسم الممنوع من الصرف لا يدخله الجر ولا التثنية ، واختلف  
النحويون هل الجر والتثنية حذفان معا لأجل المنع من الصرف أم هل  
حذف التثنية وتبعه للجر؟

نسب صاحب التصريح المذهب الأول إلى الرماني والزجاج<sup>(٣)</sup> ،  
وليس في كتاب الزجاج ما يشير إلى ذلك .

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٧١/١ ، الرضي على الكافية ١١٢/١ .

(٢) الرضي على الكافية ١١٢/١ .

(٣) التصريح ٢١٠/٢ .

والجمهور على الثاني أي أن الجر تابع في سقوطه لحذف التنوين وحجتهم أن الاسم لما أشبه للفعل حذف من الاسم علامة التمكن وهي التنوين ثم تبعه الكسر ؛ لأن الاسم إذا جامع الألف واللام أو الإضافة لم يكن فيه تنوين حتى يسقط فيتبعه الكسر ، وإنما بقي الكسر فيه فظهر أن سقوطه بالتبعية للتنوين لا بالأصالة ، واختاره الرضي وعلل لذلك بأن الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه ؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة<sup>(١)</sup> .

واعترض السهيلي على النحويين لمنعهم الممنوع من الصرف من التنوين والخفض وجعله من التحكم ؛ إذ يقول : "ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع من الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟

ولم — أيضا — منعه للتنوين مع الخفض ، وهلا منعه واحدا منهما أو منعه أكثر من اثنين لولا الركون إلى محض التحكم"<sup>(٢)</sup> .

(١) للرضي على الكافية ١٠٢/١ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٣ ، ٢٤ ، وهذا أمر غريب تبدو فيه المغالطة ، فالنحويون لم يتحكموا بحذف شيء دون آخر ، وإنما الأسماء الممنوعة من الصرف وردت هكذا عن العرب ، وقد تقدم القول في (أشياء) أنه لما وردت ممنوعة من الصرف اجتهد النحويون في تعليل ذلك دون التدخل بالمنع أو الرفض أو التغيير .

وليس ما نكره السهيلي بمقبول ولا مستساغ ولا هو من تحكم  
النحويين كما ذكر ، إنما هو العطل في الحكم ، وذلك أنه قد تقرر أن  
التنوين علامة تمكن الاسم من الإعراب ؛ لأن الأصل في الأسماء  
الإعراب ، فإذا شابه الاسم الفعل - والأصل في الأفعال البناء على قول  
البصريين ، وهو الأصح - فقد خرج عن أصله إلى مشابهة ما الأصل  
فيه البناء فأرادوا أن يفرقوا بين الاسم المعرب غير المشبه للفعل والاسم  
المعرب المشبه للفعل ، فحذفوا من الأخير علامة التمكن وهي التنوين  
دلالة على خروجه عن أصله ، واختص التنوين بذلك لأنه دليل التمكن ،  
والاسم المشبه للفعل - وهو المبني - قد خرج عن أصله في الإعراب  
فنقص منه ما يتعلق بالإعراب ، ولم يكن يمتنع من التشبيه والجمع  
والتعريف والإضافة وغيرها لأن ذلك كله لا دخل له بتمكن الاسم من  
الإعراب ، وإنما قصدوا علامة التمكن من الإعراب ، وهي التنوين .  
ولم يكتفوا بحذف التنوين وإنما تبعه الجر ، ويعطل الفارسي لذلك  
بأنه لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقل : مررت بلحمد  
وإبراهيم لأشبهه المينيات نحو : أمس وجير<sup>(١)</sup> .

---

- وأمر آخر أكثر منه غرابة وهو أن السهيلي نفسه علل لذهاب الخفض من  
الممنوع من الصرف فيقول : "متى عدم التنوين في شيء من الأسماء لم يستقم بقاء  
الخفض ؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم" أمالي السهيلي ص ٢٩ .  
وليس بجيد ؛ لأنه إذا وقف عليه سكن ، وإذا لم يوقف عليه لم يتوهم حذف ياء  
الإضافة ؛ لأنه إنما تحذف في فواصل الآيات وما شابهه .

(١) شرح المفصل ابن يعين ٥٨/١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٧/٢ - ٣٩ .

في حين يعطل الرضي لذلك بأنهم أرادوا النص من أول الأمر على أن التتوين حذف لمنع من الصرف لمشابهة الفعل وذلك أن التتوين قد يحذف لغير المنع من الصرف ، فهو يحذف لأجل الوقف ومع الألف واللام ومع الإضافة والبناء ، فحذفوا مع التتوين صورة الكسر التي لا تدخل الفعل للدلالة على هذا المعنى من أول الأمر<sup>(١)</sup> .

والظاهر أن الكسر إنما حذف من الممنوع من الصرف لأنه لا يدخل في الفعل في الإعراب فأرادوا أن يمنعوا ما أشبه الفعل كل ما لا يدخل الفعل من الإعراب فحذفوا منه التتوين والخفض<sup>(٢)</sup> .

وقتح الممنوع من الصرف في موضع الجر لأنه لما كان لا بد للجر من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيها كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل : لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما<sup>(٣)</sup> .

ولو حذف للتتوين وسكن الاسم مع للجر لكان ذلك إجحافا بالاسم بذهاب التتوين والحركة<sup>(٤)</sup> ، فكان لابد من تحريكه فحمل الجر على النصب هنا كما حمل النصب على الجر في المجموع بالألف والتاء ،

---

(١) للرضي على الكافية ١٠٢/١ .

(٢) قال المبرد : "علم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل ، وإنما تلويح قولنا : لا ينصرف - أي لا يدخله خفض ولا تتوين ، لأن الأفعال لا تخفض ولا تتون ، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك" . المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٣) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ .

(٤) شرح السيرافي ٣٨/٢ .

إضافة إلى أن الممنوع من الصرف قد أشبه الفعل في النقل فاختيرت له  
الفتحة في الجر ؛ لأنها أخف الحركات .

وذهب الزجاج إلى الممنوع من الصرف مبني في حالة الجر على  
الفتح لخفته ، يقول الزجاج : "لذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح  
فيه بناء ؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل الفعل مثله فأبدل من  
الكسر بناء الفتح" (١) .

وهو مردود ببناء الاسم في حالة دون أخرى وبأن العلتين المانعتين  
من الصرف موجودتان فيه في كل الأحوال فكيف يبني في حاله دون  
أخرى مع حذف التنوين في جميع الأحوال ، إضافة إلى أن حركة الفتح  
في حالة الجر ناشئة عن العامل وليس ذلك شأن البناء .

ونسب ابن يعيش وابن هشام والرضي القول ببناء الممنوع من  
الصرف في حالة الجر إلى الأخفش والمبرد (٢) .

وبالوقوف على معاني القرآن للأخفش والمقتضب للمبرد وجدت  
الأمر على خلاف ما نسب إليهما ، فيقول الأخفش - في قوله تعالى  
"إلهك وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" - : "على البذل ، وهو في  
موضع جر إلا أنها أعجمية لا تتصرف" (٣) .

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤ .

(٢) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ ، شرح للوحة البدرية لابن هشام ١ / ١٩٥ ،  
الرضي على الكافية ١ / ١٠٦ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٠ .



ويقول المبرد : " وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمين ومسلمين ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان وأحمر يا فتى (١) .  
وهناك دراسة لبعض العطل التي أثير حولها بعض الاعتراضات :

### زيادة الألف والنون المتعة من الصرف

يمنع الاسم من الصرف لزيادة الألف والنون مع الوصفية أو العلمية، فإن كانت الزيادة في صفة فيشترط فيها أن يكون مؤنثها بغير التاء إما لأنه لا مؤنث له أصلا لاختصاصه بالمتكر نحو : لحيان (كبير اللحية) فإنه لا مؤنث له ؛ إذ اللحية من متعلقات الذكورة ، وإما أن يكون مؤنثه بألف التانيث نحو : غضبان وغضبي ، وسكران وسكري .

فإن كان مؤنثه مما يجوز فيه الوجهان أي يؤنث بالتاء وبالألف فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه (٢) قال ابن يعيش : "كذلك لا نقول في عطشان : عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل نقول في المؤنث غضبي وعطشي ، وقولنا في اللغة الفصحى احترازا عما روي عن بعض بني أسد في غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التانيث وفرق بين المتكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة (١) المعتضد ٢٤٨/١ .

(٢) قال ابن جنى - في المحتسب ٧٢/٢ - : "يقال رجل سكران وامرأة سكري كغضبان وغضبي ، وقد قال بعضهم : سكرانة ، كما قال بعضهم : غضبانة ، والأول أقوى وأفصح" .

بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فنقول : هذا عطشان ورأيت عطشاناً ومررت بعطشان<sup>(١)</sup> ، وبهذا أخذ المجمع اللغوي فأجاز صرف ما كان فيه اللغتان<sup>(٢)</sup> .

فإن لم يسمع في مؤنثه غير التاء لم يمنع من الصرف نحو : سيفان وسيفانة ، وبهذا تظهر العلة في منع صرف المزيد بالالف والنون لشبهه بألف التانيث ؛ إذ لا يقبل - كما لا تقبل - تاء التانيث ، يقول العبيرد : "أما ما كان من ذلك على (فَعْلَان) الذي له (فَعَلَى) فقد تقدم قولنا فيه أنه غير مصروف في معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتانيث<sup>(٣)</sup> في قولك : حمراء وصفراء ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١ .

(٢) المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد ص ٨٣ ، ٩٦ ، ونص القرار : "إن تانيث (فَعْلَان) بالتاء لغة في بني أسد - كما في الصحاح - أو لغة بني أسد - كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة - كما جاء في شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا - كما في قول ابن جني - لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباهها ، ومن ثم يصرف (فَعْلَان) وصفا ، ويجمع (فَعْلَان) ومؤنثه (فَعْلَانة) جمع تصحيح" . نقلا عن النحو الوافي ص ٢١٧ .

(٣) أي أن شبه للنون بعد الألف في (فَعْلَان) بالهمزة التي بعد الألف في صحراء ، وقوله : (الألف اللاحق بعد الألف) يريد الهمزة التي بعد الألف في صحراء ، فعبر عن الهمزة بالالف لأن أصلها الألف كما سيأتي .

وعدد الحروف والزيادة ، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها<sup>(١)</sup> .

فقد حمل النون في (فَعْلَان) على الهمز في (فَعْلَاء) في المنع من الصرف ، والمثابفة بينهما من وجوه : أن وزنها واحد في عدد الحروف والحركات والزيادة ، فوزن (فَعْلَان) يساوي وزن (فَعْلَاء) حركة وسكونا وزيادة غير أن الزيادة هنا نون وهناك ألف ، ولذلك عقب بقوله : " وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها " ، فكان الزائد بلفظه .

واعترض السهيلي على هذه للمثابفة فقال : "وإذا نظرت هذه للمضارعة لم تجد بينهما من المضارعة شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ؛ لأن آخر هذه ألف ونون وآخر هذه ألف وهمزة ، والهمزة بعيدة المخروج من النون"<sup>(٢)</sup> .

واعتل لمنع المزيد بالألف والنون من الصرف — بمضارعة المثني ؛ إذ يقول : "والمانع عندنا من صرفه مضارعة للثنائية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فبين ؛ لأنها ألف ونون كما تقول : الزيدان ، بألف ونون ، وأما المعنى فالثنائية إنما هي تثنية الواحد فتقول في زيد وزيد : زيدان ؛ لأن أصل العدد تضاعف ، فتقول : غاضب وعاطش فإذا تضاعف للغضب والعطش وزاد قيل : غضبان وعطشان ، فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ ، وانظر للكتاب ٣/٢١٧ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

لحمراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تتون لأنها كالعروض من  
التتوين فكما لا نقول : زيدان ، فلا نقول : غضبان ؛ لوجود  
المضارعة فيه لفظا ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه :  
فعلانة<sup>(١)</sup> .

ويرد اعتلال السهيلي أمور :

- ١ - أن حمل المفرد على المفرد أولى من حمله على التشبية<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - قوله : " أن المزيد في (حمراء) همزة وفي (عطشان) نون ،  
والهمزة بعيدة المخرج من النون " - مردود بأن أصل الهمزة في  
(حمراء) ألف فهي في الأصل ألف وليست همزة<sup>(٣)</sup> .

فإذا ثبت هذا فليعلم أن العلاقة بين الألف والنون قريبة لقلب كل  
واحدة منهما إلى صاحبتها ، كما قال المبرد .

---

(١) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٢) قال السهيلي - في أثناء حديثه عن صرف صيغ منتهى الجموع - : " ولا شك  
أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد " . أمالي السهيلي ص ٣٩ .

(٣) أصل حمراء حمري كمكري ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل الألف التانيث  
فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة ؛ لأنه لو قلبت الأولى لغات للعرض المأتي بها  
لأجله ، ولو قلبت الثانية واو أو ياء رعية للتقارب في للصفة بين حروف العلة  
لصارت حينئذ حمراي أو حمراو ، فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما  
قبلها ؛ إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابها ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى  
شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١ حاشية ١ .

قوله : إن العرب لا تقول في مؤنثه (فَعْلَانَةٌ) — مردود بقولهم :  
سيفان وسيفانة ، وكما تقدم أن بعض القبائل قالت في مؤنث عطشان  
وغضبان : عطشانة وغضبانة .

٤ — المشابهة بين (غضبان) وبين المثنى بعيدة ؛ إذ الألف في  
(غضبان) لا تقلب ياء كما في المثنى في حالتى النصب والجر ، والنون  
في المثنى مكسورة وهي في (غضبان) لا تكسر أبدا .  
وبعد هذه المناقشة أضحت جليا أن مذهب النحويين أحق بالاتباع ،  
يدل على ذلك قول الخليل : "أن كل مؤنث تلحقه علامة التانيث بعد  
التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتانيث أو بدلا في أن  
علامة للتانيث لا تلحقه على لفظه ؛ لأنه لا يدخل تانيث على تانيث ،  
وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلقته<sup>(١)</sup> .

وهو أمر يشهد به واقع اللغة ؛ إذ لا تدخل علامة تانيث على أخرى  
، ففي نحو مسلمة إذا جمعت قيل : مسلمات فحذفت التاء من مسلمة  
لحلول الألف والتاء في مسلمات لدلالة كل منهما على التانيث ، والألف  
والنون في المثنى علامة تثنية وليستا علامة تانيث بدليل قولنا : مسلمتان  
، فجمعت التاء الألف والنون .

ويؤكد هذا أن الاسم المزيد بالألف والنون إذا كان مؤنثه بالتاء  
صرف لعدم مشابهة الألف والنون حينئذ لألف التانيث ، ولهذا إذا كانت  
الصفة المزيدة بالألف والنون على وصف غير (فَعْلَانٌ) بفتح النون

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ .

انصرفت لأن مؤنثها بالتاء نحو : عُريَان وسِرْحَان فمؤنثهما : عُريَانة وسِرْحَانة .

وإن كان ما على غير وزن (فَعْلَان) علما امتنع صرفه في المعرفة وانصرف في النكرة ، وعلّة امتناعه في المعرفة العلمية وزيادة الألف والنون ، وإن كان نكرة فقد ذهبت عنه العلمية .

وزيادة الألف والنون تمنع الاسم من الصرف مع العلمية للعلّة ذاتها وهي الحمل على ألف التانيث لعدم قبول تاء التانيث ؛ لأن العلمية قد حالت دون ذلك ، يقول ابن السراج : "وكنك كل اسم معرفة آخره ألف وتون زائنتان زيدا معا فهو غير مصروف ، وذلك نحو : عثمان اسم رجل لا تصرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف وتون ، وهما في موضع لا يدخل عليهما التانيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك" (١) .

ويرى السهيلي أن الأعلام المزيدة نحو : سلمان وعمران أعلام غير منقولة وإنما هي محدولة عن الصفات المنونة إلى العلمية كعُمَرَ (٢) .

وهو أمر غريب أن يعنل للفظ إلى نفسه بعد حذف التنوين ، على أن (سلمان) صفة — أيضا — ممنوع من الصرف ؛ لأن مؤنثه سلمى (٣) ، فأين له بالصفة المنونة المعدول عنها .

\* \* \*

(١) الأصول لابن السراج ٨٦/٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٣) القاموس ، اللسان (سلم) .

### التأنيث المانع من الصرف

المؤنث نوعان : نوع به علامة تأنيث ونوع ليس به علامة تأنيث ،  
وللتأنيث علامتان : تاء التأنيث ، وألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ،  
فالاسم المؤنث الذي ليس به علامة تأنيث يمنع من الصرف للعلمية  
والتأنيث لأنه مؤنث معنوي والتأنيث لازم له ، نحو : سعاد وزينب .  
والمؤنث بعلامة تأنيث امتنع صرفه مع العلمية للزوم للتأنيث له لأن  
العلمية تمنع زواله<sup>(١)</sup> .

فإن كان المؤنث به علامة تأنيث وجاء وصفاً فإن كانت هذه العلامة  
ألف التأنيث امتنع صرفه أيضاً للزوم للتأنيث مع الألف ، وإن كانت  
علامة التأنيث التاء انصرف لعروض التاء الدالة على التأنيث لأن  
مذكرها بغير تاء نحو : قائم وقائمة فدل على أن التأنيث في (قائمة)  
عارض غير لازم ، وإنما يعتد بالتأنيث الذي لا يزول .

ولم يتببه السهيلي إلى هذا الفرق فاتهم النحويين بفساد العلة وعدم  
اطرادها إذ يقول : "ومن ذلك (مسلمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث  
وهو مع ذلك منصرف"<sup>(٢)</sup> .

والحق أن التأنيث بالتاء في الوصفية عارض فلا يعتد به ، يقول ابن  
هشام : "ليس كل ما فيه علتان فرعتان مطلقاً يمتنع صرفه ، ألا ترى أن  
نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتكبير ؟

(١) ينظر الأصول ٨٣/٢ ، ٨٤ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

إلا أن الواضع لم يعتبر التانيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية لأنه لا يكون لازماً إلا معها<sup>(١)</sup> .

ويعلل السهيلي لمنع العلم المؤنث من الصرف نحو : عائشة بأنه يرجع لأمر في ذاتها لا للعلامة التي في اسمها أخذها من قولهم : حذام ورقاش ، فإنهم بنوه على الكسرة الدالة على الإضافة إلى النفس يشيرون إلى أنهم محبوبات ، وترك التثوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء<sup>(٢)</sup> .

وهذا ضرب من الخيال ومحض أوهام لا يستحق أن يلتفت إليه ، وذلك أن المؤنث ممنوع من الكسرة التي يدعي أنها تدل على قرينه من النفس .

ولو أنه سلم للنحويين فيما قالوا لسلم من هذا الخلط لكنها المخالفة ، وكان الأحرى به إذ لم يجد علة أن يقول : هكذا نطقت العرب ، لكنه عاب على النحويين عثلهم فوقع فيما هو أدهى وأمر ، وكان كالساعي إلى متعب موائلا من سبل الراعد<sup>(٣)</sup> .

ويعلل السهيلي لمنع المنكر المسمى بمؤنث نحو : حمزة وتمسرة — بأن تاء التانيث فيهما حرف جاء لمعنى وهو الفرق بين الواحد والجمع ،

(١) شرح الملحة البدرية ١٩٤/١ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٢ .

(٣) للمتعب : مسيل الماء ، للموائل : الساعي إلى النجاة ، سبل : للمطر ، رعدت السماء : صوتت للمطر ، ومعناه : أنه ترك الأمر الهين السهل طلباً للنجاة فوقع في الأمر الشديد العسير .



فإذا سميت به رجلاً ذهب ذلك المعنى وغُدم الالتفات إلى ذلك الفرق  
فصار في حال العلمية كعُمَرَ الذي عدت فيه بنية عامر وعُزْر عن  
وزنه<sup>(١)</sup> .

وهو كلام يظهر فيه الخاط ويغلب عليه التكنهن ؛ لأنه قرر أن  
(عمر) تغير عن عامر قلم ينون ؛ لأنه لم يكن بشيء قبل التسمية ، ولو  
سُمي بعامر لصرفه ثم يقول هنا : إن (حمزة) الذي كان منونا قبل  
العلمية لما صار علماً لم ينون لذهاب معنى التاء<sup>(٢)</sup> .

• • •

### العجمة المتعة من الصرف

العجمة فرع في كلام العرب على العربية ، لذا يمنع الاسم من  
الصرف للعلمية والعجمة ، ويذهب السهيلي إلى أن الأسماء الأعجمية  
ممنوعة من الصرف لأنه لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها ، وأنها لم تُنقل  
إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة<sup>(٣)</sup> .

وهذا الكلام منقوض بجواز صرف نحو : هود ونوح ولوط  
وأشباههم برغم أنها لم تُنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة .

ويعترض السهيلي على النحويين لمنعهم صرف (قابوس) محتجين  
لذلك بالعلمية والعجمة ، ويتهمهم بالتناقض إذ يقول : ثم قد تعدم هذه

(١) أمالي السهيلي ص ٣٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو : أبي قابوس ،  
فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع من الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من  
القيس<sup>(١)</sup> .

والحق مع النحويين لأن (قابوس) كلمة أعجمية ، جاء في القاموس  
: "أبو قابوس : النعمان بن المنذر ملك العرب ، و(قابوس) ممنوع من  
الصرف للعجمة والمعرفة ، معرب كلووس<sup>(٢)</sup> .

في حين يعترض باحث آخر على النحويين لمنعم أسماء الأنبياء  
للعلمية والعجمة فيقول : "بقي لنا أن نناقش النحاة في الأسماء التي  
يوردونها في هذا الباب على أنها أسماء أعجمية كإبراهيم وإسماعيل  
ويونس .. .. إلخ ، والواقع أن هذه الأسماء أسماء كنعانية وأرامية  
تظهر أن هذه اللغات لا تعدو كونها لهجات هي والعربية من فصيلة  
واحدة<sup>(٣)</sup> .

والحق إن إبراهيم وأشباهه أسماء أعجمية – وفي تاج العروس أنها  
سريانية<sup>(٤)</sup> – وفيه لغات : إبراهيم وإبراهيم وإبراهيم وإبراهيم  
وأبراهيم وإبراهيم<sup>(٥)</sup> .

(١) لمالي السهيلي ص ٢١ .

(٢) القاموس المحيط ، تاج العروس (قيس) .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص ٤٥ .

(٤) ومعناه عندهم : أب رحيم .

(٥) بصائر ذوي التمييز ٦/٣٢ .

وعلى كثرة اللغات الواردة فيه فإن أيا منها لا يوافق الأوزان العربية .

وكذلك (إسماعيل) فإنه اسم أعجمي كسائر الأعلام الأعجمية وأول من سمي بهذا الاسم من بني آدم هو ولد سيدنا إبراهيم<sup>(١)</sup> . وكذلك يونس فهو علم أعجمي ممتنع من الصرف وفيه ثلاث لغات : ضم نونه وفتحته وكسره<sup>(٢)</sup> .

وخلاصة القول أن العلم العجمي هو ما لم يكن على الأوزان العربية ، وهذه ليست كذلك ، فثبت أنها أعجمية من هذا المنظور على الأقل .

\* \* \*

### المنع من الصرف للعلمية

الأصل في الأسماء أن تكون نكرة لصلاحيتها للدلالة على أفراد الجنس الواقع تحتها ، فإذا عرفت فقد صارت بهذا التعريف فرعاً عن التثنية .

والتعريف المانع من الصرف هو التعريف بالعلمية للزومه .

واعترض السهيلي على النحويين لجعلهم العلمية مانعة من الصرف واتهمهم بالتناقض للاعتداد بالعلمية وعدم الاعتداد بالتعريف بالألف واللام والإضافة فيقول : "وأي مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهو يقولون : إذا دخلت الألف واللام على

(١) بصائر نوي التمييز ٦ / ٣٩ .

(٢) المصدر السابق ٦ / ٥٣ .

ما لا ينصرف أو أضفته زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف فالعلمية أخرى أن تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup> .

والحق أن العلمية تعريف بغير علامة ، وهو تعريف لا يزول ، أما التعريف بالألف واللام فهو يشبه تاء التانيث في عروضه وعدم لزومه في الصفة .

أما صرف الاسم مع الألف واللام فذلك من لأن الألف واللام من خصائص الأسماء ، فإن الاسم إذا وجدت فيه علتان فرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف فإذا دخلت عليه الألف واللام فقد قاومت إحدى العلتين الفرعيتين ولم تقو الأخرى على المنع من الصرف ، فدخول الألف واللام قد رد الاسم إلى أصله من الإعراب .

ودخول الألف واللام على الفعل المضارع إنما يكون في ضرورة الشعر كما ذكر فليس بقادح فيما ذكرناه .

ويذهب السهيلي إلى أن علة منع الأعلام من التثوين استغناؤها عنه لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تتون فإذا نونت علم أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ، فإن رأيت علماً منوناً فلعله ، ويرى أن هذه العلة هي أن العلم ينون إن كان قبل التسمية منوناً لأنهم — وإن نقلوه عما وضع له — ففي أنفسهم التفاتات لتلك المعاني<sup>(٢)</sup> .

(١) أمالي السهيلي ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ .

ويرده قولهم : عائشة وفاطمة بغير تنوين أعلما في حين أنها كانت قبل العلمية منقولة مما ينون ، فهما اسما فاعل من (عاش وفطم) وقبيل التسمية بهما كانا منونين ، ولا شك أنهم أرادوا هذه المعاني الموجودة قبل التسمية فلذلك سموا بهما ، فأين الالتفات لتلك المعاني .  
وقوله : " فإن رأيت علما منونا فلعله " - قلب للأوضاع ؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب والتنوين ، ولا يسأل عن المنون : لم نون ، وإنما يسأل عما لم ينون لم لم ينون ؟ كما قال المبرد<sup>(١)</sup> .  
وتعليقه بأن الأصل في الأعلام ألا تتون لاستغنائها عن التنوين إذ لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها - مردود بالأعلام المنونة التي لا يتوهم معها الإضافة .

\* \* \*

### العدل والمنع من الصرف

يعرف ابن الحاجب العدل في الاسم بأنه خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث وآخر وجمع أو تقديرا كعمر وباب قطام<sup>(٢)</sup> .

(١) المقتضب ٣/٣٠٩ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ١/١١٣ ، ويشرح الرضي التعريف فيبين أن المقصود بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه - أيضا - منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل . شرح الكافية للرضي ١/١١٣ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٢ وما بعدها .

ويرى السهيلي أنهم عدلوا عن الصفة لتحقيق العلمية ولن يعرف أنه علم فغير عن بناء (فاعل) أو (فعل) إلى بناء غير موجود في الصفة وذلك نحو (فعل) ولم يعدلوا عن (مالك وصالح وسالم وغانم) لأنهم أرادوا التفاؤل للمولود بالسلامة والصلاح والمالك والخير ونحو ذلك فتركوا الصفة على وزنها أي إنه سالم أبدا وصالح أبدا ، وإنما عدل عن (عامر وقائم) وأشياء قليلة لأن قصدهم فيها إلى التفاؤل إنما هو على المال لا من حين الولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ولم يبقوه على حاله ليجمعوا بين العلمية وبين المعنى الذي تفاعلوا به من العمارة ونحوها<sup>(١)</sup> .

وما يمنع من الصرف للعدل مع الوصفية نوعان : أولهما : العدد من ثلاثة إلى عشرة على وزن (فعل) و(مفعل) والآخر : كلمة (آخر) . فالأول نحو : ثلاث ومنتك فقد أقام للعلامة الرضي الدليل على أنهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة) بأننا وجدنا (ثلاث) و(ثلاثة ثلاثة) بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه - في غير العدد - مكرر في كلام العرب فيقولون : قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا ، فكان القياس في باب العدد أن يقع التكرار عملا بالاستقراء وإحاقا للفرد المتنازع عليه بالأعم الأغلب ، فلما جاء لفظ (ثلاث) غير مكرر حكم بأن أصله لفظ

(١) أمالي السهيلي ص ٣٤ وما بعدها .

مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) فحكم عليه بأن ذلك أصله<sup>(١)</sup> .

وهي عند الخليل وسيبويه ممنوعة من الصرف للعدل والوصف ، قال سيبويه : "وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة (آخر) إنما هذه واحدا واحدا واثنين اثنين ، فجاء محسودا عن وجهه فترك صرفه .

قلت : أتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة بوصف به نكرة<sup>(٢)</sup> .

وأجاز ابن السراج أن تكون علة منعه من الصرف أن فيه عدلا لفظيا وعدلا معنويا ، فقال : "ولو قال قائل إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعا وجعل ذلك لكان قولاً<sup>(٣)</sup> .

ورده القارسي بأن العدل لا يكون في المعنى<sup>(٤)</sup> .

وقيل : إن فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى لفظ مثنى<sup>(٥)</sup> .

(١) الرضي على الكافية ١ / ١١٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٣ ، وانظر : المقتصد م ٢ / ١٠٠٧ .

(٣) الأصول ٨٨/٢ . وذلك عرف العدل بقوله ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به ، فأجاز وقوع العدل في المعنى .

(٤) المقتصد م ٢ / ١٠١٠ .

(٥) الرضي على الكافية ١ / ١١٥ .

وهذا مردود باصطلاحهم على أن العلتين لا بد أن تكون إحداهما  
معنوية والأخرى لفظية .

وقال الكوفيون وابن كيسان : إن فيه العدل والتعريف كما في  
(عمر) إذ لا يدخله الألف واللام ، وإذا أُجري على للنكرة فمحمول على  
البذل<sup>(١)</sup> .

ورده الرضي بأنه لا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة — ولا  
شك أن فيه معنى الوصف — لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفة  
وهو يقع حالا نحو : جاعني القوم مثني<sup>(٢)</sup> .

ويرى السهيلي أن علة منعه من الصرف أنه لا معنى لتثوينه ؛ لأنه  
لا يتوهم إضافته فلا يحتاج إذن إلى التثوين الذي هو علامة الانفصال  
عن غيره<sup>(٣)</sup> .

وأما (أخر) فلو لا العدل انصرفت لأنها جمع أخرى فهي بمنزلة  
الظلم والنقب والحقر<sup>(٤)</sup> ، ويرى سيبويه والمبرد أنها معدولة عن الألف  
واللام ، وبيان ذلك أنه كان حقها أن تكون بالألف واللام ، وذلك أن  
قياس أفضل التفضيل أن يكون مضافا أو فيه (أل) أو مجردا منهما وتلزمه  
(من) في هذه الحالة كما يلزم صورة واحدة من الإفراد والتذكير ، فيقال  
: هذا أفضل منك ، وهذا الأفضل وهذه الفضلى ، فلما جاءت كلمة (أخر)

(١) الرضي على الكافية ١١٥/١ ، ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ١١٦/١ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٤) المقتضب ٣٧٦/٣ .



جمعا دل على أنه ليس معها (من) وإلا لزمّت الإفراد والتذكير فكان القياس إذا لم يكن معها (من) أن يكون فيها (أل) أو مضافة لما بعدها ، فلما لم يكن بعدها مضاف ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات فلم يبق إلا أنه عدل عما فيه (أل) (١) .

وإنك يسأل سيوييه الخليل عن علة منع (أخر) من الصرف فأجاب بقوله : "لأن (أخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر ، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فتوصف بهن المعرفة ، ... .. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها" (٢) .

ومنع أبو علي الفارسي كون (أخر) معدولا عن الألف واللام استدلالا بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ (أمس وسحر) المعدولين عن ذي اللام ، وكان لا يقع صفة للنكرات (٣) .  
وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التتكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتتكيرا (٤) .

(١) ينظر : الرضي على الكافية ١١٦/١ ، ١١٧ .

(٢) للكتاب ٢٢٤/٣ ، ٢٢٥ ، وانظر المقتضب ٣/٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٣٤ ، الرضي على الكافية ١١٧/١ .

(٤) الرضي على الكافية ١١٧/١ .

وقد تقدم في رد مذهب ابن السراج في منع (فعال ومفعول) أن  
الفارسي لا يرى أن العدل يكون في المعنى .

وزهب ابن جنى - واختاره ابن الحاجب - إلى أن قياس (أخو) أن  
يكون معدولا عن (آخر من) ذلك لأنه لما تجرد من اللام والإضافة كان  
حقه أن يوصل بـ(من)<sup>(١)</sup> .

ورده الرضي بأن ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين  
معدولة عن لفظ الواحد المنكر - فيه بعد ، ورأى أن الأولى ألا يُدْعَى  
كون (آخر) وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعال التفضيل على التعيين  
، بل نقول : هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أي أحد  
الأشياء الثلاثة مطلقا من دون تعيين فجاز أن يكون معدولة عن الإضافة  
أو (أل) أو (من) ، وإنما عدل عنه لتعريفه عن معنى التفضيل الذي هو  
المستلزم لأحدها ، وذلك لأنه صار بمعنسى (غير)<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا  
فـ(آخر) ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل .

ويقول الأستاذ عباس حسن : "وعندي أن كل ما قيل في العدل  
وتعريفه وتقسيمه وقائده مصنوع متكلف ولا مرد لشيء فيه إلا السماع  
، وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فعال  
أو مفعول أو فعل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن العرب"<sup>(٣)</sup> .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٤ ، الرضي على الكافية ١/١١٧ .

(٢) الرضي على الكافية ٤/٢٢٢ .

(٣) النحو الوافي ٤/٢٢٢ .

وهو بهذا القول يجعل جهد النحويين هباءً منثوراً في حين أنهم كانوا موضوعيين فجعلوا العدل قسامين : قسم دل عليه دليل وهو العدل المحقق ، وقسم لم يدل عليه دليل وهو العدل المقدر ، وقد أقام العلامة الرضسي الدليل على العدل المحقق ، وبه يستدل على العدل المقدر ، وقد أقر الميرد بأن (أخر) لولا العدل لانصرفت لأنها مثل ظلم ونُقب وحُقِر . وتناقضه في مقترحه :

أولاً : يقول: " وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فُعال أو مفعَل أو فُعل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب\* ، وهذه ليست أعلاماً حتى تمنع العلمية ، بل صفات .

ثانياً : كيف نقول إنه ممنوع للعلمية – أقصد الوصفية – وصيغة فُعل في حين أن أخواتها مصروفة ، وكيف نفرق بين آخر وبين ظلم ونُقب وحُقِر .

ثالثاً : هناك ما جاء على صيغة (فُعال) ولم يمنع من الصرف كما فسي قوله تعالى : (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين)<sup>(١)</sup> .

فإذا وردت كلمات على صيغة ما وصرفت ثم جاءت كلمة على ذات الصيغة ولم تصرف فدل ذلك مخالفتها أخواتها وأصلها ، كما قال سيبويه .

\* \* \*

(١) الآية ١٠ من سورة الدخان .

## خاتمة

بحمد الله وفضله قد انتهت من الدراسة التحليلية لتعليقات النحويين للممنوع من الصرف وناقشت أدلة الناقدین موضعا وجه الصواب ، ومن أهم ما ظفر به البحث بعض النتائج التي قد تعد من باب تقرير الواقع ، ومن أهمها :

— رد للبحث على اعتراضات الناقدین وقد حججهم وأثبت فسادها .

— أن اللغة العربية يحكمها النظام والقاعدة ، ولا بد أن يكون لكل قاعدة علة تؤدي إليها .

— أن عمل النحويين لا يتدخل في الظاهرة بمنع أو تغيير وإنما هو التعليل والتفسير والتأويل .

— أنه التعليل يقرب الأحكام من العقل والفهم فيجعلها مقبولة .

— حرر البحث بعض آراء النحويين وحققها فكان هذا للتحريير والتحقيق نتيجة مهمة من نتائج البحث .

وبعد . فهذا ما سنع به خاطر وجاد به الجهد والبحث التأمل فأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد والرشد وأن يعصمني من الزلل ؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

### المراجع والمصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ط ١ ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط ٢ ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ تحقيق / محمد إبراهيم البنا — مطبعة للسعادة ط ١ ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م .
- الإمام أبو إسحاق اللخاطبي مع تحقيق الجزء الأول على ألفية ابن مالك ، الباحث/طاهر محمد مسعود ، رقم ٩٤٢ ، بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- إنباء الرواه على أنباء النحاة للقطبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليبي ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك دار النفائس ط ٦ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- بصائر نوري التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي الجزء للسلس تحقيق عبد العليم الطحاوي — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي — القاهرة ١٣٠٦هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي بحاشية من العليمي .

- الجنى للداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار للكتب العلمية ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م .
- حاشية للخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها /تركي فرحات المصطفى ، دار للكتب العلمية ط ١ ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- حاشية بس على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- الحدود في النحو للأبيدي ، تحقيق د/ المتولي رمضان النميري ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- شرح الأشموني على الألفية (المسمى منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) بحاشية الصبان — دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح للكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح .
- شرح للرضي على الكافية ، تحقيق / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة فار يونس .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٢ تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٠ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأتصلي تحقيق د/ صلاح روي ط ٢ .
- شرح المفصل ابن يعين بعناية النعساني ، عالم الكتب .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ط ٢ ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- الكتاب لسبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق / إبراهيم الإبياري ، دار الريان للتراث .

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر  
المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام — الجمهورية العراقية ١٩٨٢ .
- الباب في علل البناء والإعراب تحقيق /غازي مختار طليمات .
- لسان العرب لابن منظور — دار المعرف ط ٢ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق د/هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ط ٢  
١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين  
بيفداد .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي  
ناصر ود/ عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ فائز فارس ط ٢ ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .
- مع القواعد النحوية د/ محمد زين العابدين حسن سلامة ، ١٩٨٤م .
- المعتضد للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، عالم الكتب — بيروت .
- نتائج الفكر في النحو للمهيني تحقيق /عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، دار الكتب  
العلمية ، ط ١ ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- النحو الواقي عباس حسن ، دار المعارف ط ١١ .
- النحو بين السليقة والقاعدة الأستاذ /شعبان عوض محمد العبيدي — الفنية للطباعة  
والنشر ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م .

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٦	لعلة النحوية وجهود النحويين
٨	شغف النحويين بالعلل
١٠	نظرة نقدية إلى علل النحو
١٢	خروج الاسم عن أصله
١٤	التنوين ودلالته
٢٤	المنوع من الصرف
٢٥	مضارعة المنوع من الصرف للفعل في فرعته
٢٨	وجود علقين فرعيتين أو واحدة تقوم مقامهما في المنوع من الصرف
٣٥	حكم المنوع من الصرف
٤٠	زيادة الألف والتون المانعة من الصرف
٤٦	التأنيث المانع من الصرف
٤٨	العجمة المانعة من الصرف
٥٠	المتع من الصرف للعلمية
٥٢	العلل والمتع من الصرف
٥٩	الخاتمة
٦٠	المراجع والمصادر
٦٣	فهرس الموضوعات



٢٠٠٣ / ١٥٦٨	رقم الإيداع :
LS.B.N. 977-241-464 -3	التراقيم الدولي :